

الجمعية العامة الدورة الخامسة والستون  
البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/65/440/Add.2)]

## ١٧٥/٦٥ - التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٧/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٤٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢١٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٣١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقة بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١)</sup> وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup> وإلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.



العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

**وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية<sup>(٥)</sup>،**

**وإذ تسلّم بأن التصنيع محرك أساسي للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، بوسائل منها توفير فرص العمل المنتج وإدراج الدخل وتسهيل الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية،**

**وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي على تشجيع إيجاد أنماط عادلة ومستدامة للتنمية الصناعية،**

**وإذ تسلّم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية، وإذ تسلّم أيضاً، في هذا الصدد، بأن تهمة بيئة محلية مؤاتية أمر حيوي لتعبئة الموارد المحلية وزيادة الإنتاجية والحد من هروب رأس المال وتشجيع القطاع الخاص واستخدام الاستثمار والمساعدة الدوليين بصورة فعالة، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تهمة تلك البيئة،**

**وإذ تسلّم أيضاً بالدور الهام والإيجابي الذي تؤديه مجموعات المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك التعاونيات، بوصفها أداة لتعزيز الصناعات الصغيرة ولتنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل السياسة المتعلقة بالعمالة والتكامل الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،**

**وإذ تسلّم كذلك بأهمية نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،**

**وإذ تلاحظ الدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجالات منها تنمية القطاعين العام والخاص وزيادة الإنتاجية وبناء القدرات التجارية**

(٥) انظر القرار ١/٦٥.

والمسؤولية الاجتماعية للشركات وحماية البيئة والحصول على الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة وتنفيذ مبادرات الربط بين شبكات الطاقة في البلدان النامية،

**وإذ تلاحظ أيضا** أن برنامج التغيير والتجديد الذي يجري تنفيذه في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يرمي إلى تعزيز قدرتها على تحقيق نتائج محددة فعالة وناجعة في مجال التنمية،

**وإذ تسلّم** بالدور الهام الذي يؤديه التعاون الدولي في تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واندماجها في مراحل سلسلة الإنتاج على الصعيدين الإقليمي والوطني،

١ - **تحيط علما** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية<sup>(٦)</sup>؛

٢ - **تعيد تأكيد** أهمية توليد الثروة للحد من الفقر ودعم الإجراءات المتخذة لصالح المجتمعات الأشد ضعفا، وبخاصة فيما يتصل بالمرأة، من خلال تنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنمية القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز الصناعات الزراعية والنهوض بالمؤسسات والتدريب والتعليم وتعزيز المهارات وتهيئة بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، وتدفع الاستثمارات والمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** الإسهام الجوهرى للتنمية الصناعية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن التنمية الصناعية محرك أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإدراج الدخل وزيادة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمالة المنتجة في البلدان النامية؛

٤ - **تشدد** على ضرورة العمل، في سياق التنمية الصناعية، على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار؛

٥ - **تؤكد** أهمية الحصول على أنواع حديثة من الطاقة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا الطاقة المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيايات الوقود الأحفوري النظيفة، والنهوض بكفاءة استخدام الطاقة من أجل تعزيز التنمية الصناعية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(٦) انظر A/65/220.

- ٦ - **تشدد** على أن إيجاد بيئة مؤاتية للتنمية الصناعية المستدامة يقتضي من المجتمع الدولي والقطاع الخاص التعجيل باتخاذ تدابير لتيسير استحداث تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها إلى البلدان النامية ونشرها فيها، وفق شروط متفق عليها، حسب الاقتضاء؛
- ٧ - **تشدد أيضاً** على أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الصناعية وأن الجهود الوطنية ينبغي أن يدعمها الشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويسر التجارة و يتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع نطاق المنتجات التي تصدرها، عن طريق تعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛
- ٨ - **تدعو** إلى مواصلة استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية المستدامة وزيادة كفاءة وفعالية استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في مجال التنمية الصناعية بين البلدان النامية ومع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- ٩ - **تشدد** على أهمية تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية المستدامة على الصعيد القطري؛
- ١٠ - **تدعو** إلى مواصلة استعمال جميع الموارد الأخرى، بما فيها الموارد الخاصة والعامّة والموارد الأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- ١١ - **تشدد** على أهمية الترويج لإنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والدينامية الاقتصادية والقضاء على الفقر، بوسائل منها تعبئة الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الإدماج الاجتماعي وتمكين التعاونيات من التنافس على نحو فعال في أسواقها على قدم المساواة مع الأنواع الأخرى من المؤسسات، بغية توطيد دورها الإيجابي وقدرتها على العمل كأداة لإقامة أو زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- ١٢ - **تسلم** بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة وفي التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وترحب بتركيز برامج المنظمة بوضوح على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة؛
- ١٣ - **تهيب** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تضطلع بدور نشط في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المتعلق بالاستعراض

الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرار الجمعية ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة؛

١٤ - **قوَّحِب** بالتعاون المتزايد لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واللجان الإقليمية، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكاتها مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الولايات والأنشطة المتكاملة ومع الكيانات الأخرى، بما في ذلك في القطاع الخاص، بهدف زيادة فعالية العمل الذي تضطلع به وزيادة تأثيره في التنمية وتعزيز تزايد الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٥ - **تلاحظ** الأهمية التي توليها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بوسائل منها استخدام مراكزها للتعاون الصناعي بين بلدان الجنوب وعن طريق تعزيز شتى أشكال الشراكات العامة والخاصة وتبادل الخبرات في تنمية القطاع الخاص على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري؛

١٦ - **قوَّحِب** بالدعم المتواصل الذي تقدمه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(٧)</sup> والمبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا، بطرق منها دور المنظمة بوصفها الجهة التي تدعو إلى عقد اجتماعات التشاور الإقليمية لمجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

١٧ - **تسلم** بأهمية التنمية الصناعية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، وبخاصة من خلال أنشطة توفير فرص العمل والإمداد بالطاقة، وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على المساعدة في هذه الجهود في حدود ولايتها، بوسائل منها، عند الاقتضاء، تقديم المساعدة في تنفيذ استراتيجيات بناء السلام المتكاملة التي تضعها لجنة بناء السلام؛

١٨ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بما في ذلك في القطاع الزراعي والصناعي، وتعزيز قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية عن

(٧) A/57/304، المرفق.

طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومساعدتها على استيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع؛

١٩ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، بوسائل تشمل برامجها للإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفاءة وحديثة وميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، وعن طريق التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة والكفاءة في استعمال الطاقة؛

٢٠ - تشجع كذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز جهودها لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عن طريق مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها استخدام شبكة المراكز التابعة لها، في بناء قدرات بشرية ومؤسسية مستدامة وتعزيز القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي؛

٢١ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز جهودها لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وعلى تعزيز تنمية الصناعات التنافسية في أقل البلدان نمواً، وتشجع تلك المنظمة، في هذا الصدد، على مساعدة تلك البلدان في بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتعزيز القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي وتشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، وتنمية القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الطاقة المتجددة والكفاءة في استعمال الطاقة وقطاع المستحضرات الصيدلانية؛

٢٢ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير فعاليتها في كل من قدراتها الأربع المتعلقة بالتعاون التقني، والبحث والتحليل، والمساعدة في وضع المعايير، والأنشطة التي تضطلع بها بوصفها منتدى عالميا، بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٦٩

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠